



”ملف: ندوة ”تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة

الدوحة - 7 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015

العوامل الكامنة وراء التراجع الحاد في أسعار النفط الخام

ممدوح سلامة

ملف ندوة "تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة":

العوامل الكامنة وراء التراجع الحاد في أسعار النفط الخام – ممدوح سلامة

سلسلة: ملفات

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2016

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم الاجتماعية التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع رقم: 826 - منطقة 66

الدفنة

ص.ب: 10277

الدوحة، قطر

هاتف: +974 44199777 | فاكس: +974 44831651

www.dohainstitute.org

1	مقدمة
2	التواطؤ السعودي الأميركي
4	لماذا قررت أوبك عدم خفض الإنتاج؟
5	تأثير انخفاض أسعار النفط في الاقتصاد العالمي
7	التأثير في منتجي النفط في الخليج العربي
10	تنويع التحديات والفرص
11	تأثير رفع العقوبات عن إيران في أسعار النفط
12	تأثير العقوبات وتراجع أسعار النفط في روسيا
13	التأثير في إنتاج النفط الصخري للولايات المتحدة
16	هل بإمكان أوبك تعطيل اندفاع إنتاج النفط الصخري الأميركي؟
16	هل مازالت أوبك مهمة؟
16	1. إستراتيجية المملكة العربية السعودية لحصة السوق
17	2. ارتفاع إنتاج النفط في العراق
17	3. إنتاج النفط غير التقليدي
18	4. الطموحات النفطية لروسيا
18	أين يتجه سعر النفط الخام؟
19	الرابحون والخاسرون
19	استنتاجات

العوامل الكامنة وراء التراجع الحاد في أسعار النفط الخام

ممدوح سلامة¹

مقدمة

فقد سعر النفط الخام 54% من قيمته منذ أيلول / سبتمبر 2014، وليس ثمة أي مؤشرات على أنه سوف يتوقف عند هذا الحد في غياب خفض كبير للإنتاج في أوبك.

الأسباب التي حُدِّت حتى الآن للتراجع الحاد في أسعار النفط هي الفائض في سوق النفط العالمية الناجم عن ارتفاع إنتاج الولايات المتحدة من النفط الصخري، والإفراط في الإنتاج من قبل أعضاء منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) التي تتجاوز حصص إنتاجها، وتباطؤ النمو الاقتصادي في الصين والاتحاد الأوروبي مما حدّ من الطلب على النفط. وقد تفاقم الأمر بفعل قرار أوبك الخاطئ والقاضي بعدم خفض الإنتاج بمقدار 2 مليوني برميل على الأقل يومياً لامتناس الفائض في سوق النفط. ولو خفضت هذه الدول إنتاجها لانضمت إليها روسيا والمكسيك وخفضتا إنتاجهما بمقدار 500000 و300000 برميل يومياً، على التوالي، أي ما مجموعه 2.8 مليوني برميل يومياً قادرة على إزالة الفائض وتحقيق الاستقرار في أسعار النفط. لن تخفض روسيا وغيرها من المنتجين خارج أوبك الإنتاج من دون أن تمهّد أوبك الطريق. ولم يفت الأوان بعد على أوبك لتعكس قرارها السابق وتقوم بخفض الإنتاج.

¹ خبير اقتصادي دولي في مجال النفط، ومستشار للبنك الدولي في واشنطن العاصمة لشؤون النفط والطاقة.

ولكنّ الفائض في سوق النفط العالمية المقدّر بمليون إلى 2 مليوني برميل يوميًا، والتباطؤ القليل في النمو الاقتصادي في الصين والاتحاد الأوروبي لا ينبغي أن يؤديًا إلى هذا الانخفاض الحادّ في أسعار النفط. لقد عانى الاقتصاد العالمي أزماتٍ اقتصادية ومصرفية متزامنة أفسى وأكثر حدة خلال الفترة من 2008 إلى 2011 ولكنّ أسعار النفط لم تنخفض بهذا الشكل الحادّ ولهذا الوقت الطويل.

ففي الماضي، عندما تنخفض أسعار النفط انخفاضًا حادًا كانت أوبك تقرر خفض الإنتاج فورًا لدعم السعر. لكن هذه المرة، في الجلسة الـ166 في 27 تشرين الثاني / نوفمبر 2014، وفي اجتماع حيزران / يونيو 2015 قررت أوبك وبضغط قويّ من المملكة العربية السعودية، عدم خفض الإنتاج.

تشير الأدلة الظرفية إلى شيء من التواطؤ السياسي بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة وراء الانخفاض الحاد في أسعار النفط، بغرض استهداف إيران وروسيا.

استغلت المملكة العربية السعودية انخفاض أسعار النفط لإلحاق الضرر باقتصاد إيران وإضعاف نفوذها في الشرق الأوسط في حربها بالوكالة على إيران بشأن برنامجها النووي، في حين أنّ الولايات المتحدة استغلت انخفاض أسعار النفط لإضعاف اقتصاد روسيا، وتشديد العقوبات ضدها بسبب أوكرانيا.

التواطؤ السعودي الأمريكي

التاريخ حافل بالأمثلة على الدعم السعودي للولايات المتحدة؛ ففي عام 1973 بادرت المملكة العربية السعودية بإنقاذ الدولار الأمريكي في أعقاب انهيار معيار الذهب الدولي. فهدمت إدارة نيكسون أنّ انهيار معيار الذهب من شأنه أن يؤدي إلى تراجع الطلب العالمي على الدولار، ولذلك وضعت نظامًا جديدًا للحفاظ على الطلب على الدولار أطلق عليه اسم البترودولار.

في عام 1973، عقدت الولايات المتحدة صفقة مع المملكة العربية السعودية. وبموجب شروط الصفقة، يقوم السعوديون بتسعير كلّ صادراتهم النفطية بالدولار الأمريكي حصراً، واستثمار عائدات النفط الفائضة في سندات الدّين في الولايات المتحدة. في المقابل، عرضت الولايات المتحدة تزويد السعودية بالأسلحة وحماية حقول نفطها

من الدول المجاورة بما في ذلك إسرائيل. ومع نمو الطلب العالمي على النفط، نما كذلك الطلب على البترودولار وازداد الخناق الذي فرضه منذ ذلك الحين على الاقتصاد العالمي. بالنسبة إلى الأميركيين، يرفع البترودولار الطلب على الدولار وعلى سندات الدين الأميركية أيضاً، ويسمح للولايات المتحدة بشراء النفط بعملة يمكن طباعتها ساعة تشاء. وفي عام 1975، وافقت جميع دول أوبك على أن تحذو حذو السعودية. ومنذ ذلك الحين، ضيق البترودولار الخناق على الاقتصاد العالمي.²

في وقت مبكر من الثمانينيات، تنبّه فجأة الشيخ أحمد زكي يمانى، وزير نفط المملكة العربية السعودية السابق المخضرم، إلى حاجة المملكة العربية السعودية إلى حصة من السوق، فأغرق السوق بالنفط مسبباً انهيار أسعار النفط إلى 10 دولارات للبرميل. اتضح فيما بعد أنّ حاجة السعودية إلى الحصول على حصة في السوق كانت غطاء لمؤامرة بين السعودية والمخابرات الأميركية (CIA) لتعجيل سقوط الاتحاد السوفياتي. وفي الوقت نفسه تقريباً، بدأت الولايات المتحدة في ظل إدارة الرئيس الأميركي الأسبق رونالد ريغان في سباق تسلح مع الاتحاد السوفياتي السابق. هكذا، ومن خلال عقبة أسعار النفط المنخفضة جداً بتدبير من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة في أوائل الثمانينيات، بدد الاتحاد السوفياتي جميع الموارد المالية المتاحة له في سباق تسلح غير مجدٍ، وعليه، تسارع انهياره الذاتي.³

والآن يتتبعه وزير النفط السعودي علي النعيمي إلى الحاجة نفسها. تابع النعيمي السير على خطى اليماني بالضبط. فقد تذكّر فجأة في الجلسة الـ166 لأوبك في 27 تشرين الثاني / نوفمبر 2014 حاجة السعودية إلى الحصول على حصة من السوق. ومن المرجح أنّ هذا غطاء لتواطؤ جديد بين الولايات المتحدة والسعودية لخفض أسعار النفط في مؤامرة جديدة ضد روسيا وإيران؛ ففي حين أنّ اللاعبين الرئيسيين تغيروا إلا أنّ الأهداف الإستراتيجية بقيت نفسها.

² Mamdouh G Salameh, "Has the Petrodollar Had Its Day?" (A USAEE/IAEE Working Paper Series 15-216, 24January, 2015).

³ Seyed Gholam Hosein Hassantash, "Naimi in Yamani's Attire; Are Authorities in Riyadh Witless or Lying? History is Being Repeated", *IAEE Energy Forum*, 1st Quarter of 2015, p. 21.

لماذا قررت أوبك عدم خفض الإنتاج؟

للمرة الأولى منذ ولادتها قبل 55 سنة في 14 أيلول / سبتمبر 1960، تجاهلت أوبك أعرافها في ظل ضغوط من المملكة العربية السعودية، ورفضت خفض الإنتاج لوقف التراجع الحاد في أسعار النفط.

وفي محاولةٍ للدفاع عن قرار أوبك، قال النعيمي وزير النفط السعودي إنّ المملكة العربية السعودية ودول أوبك يدافعون عن حصتهم في السوق، "إذا خفضوا إنتاجهم فإنّ السعر سوف يرتفع وسوف يستولي الروس والبرازيليون والنفط الصخري للولايات المتحدة على حصة السعودية وأوبك". ولكنّ الخلل في حجة النعيمي أنّه إذا حاول كلّ منتج الدفاع عن حصته في السوق، فسيصل الجميع إلى مُفاقمة الفائض في السوق وسيخسر جميعهم. وعلاوةً على ذلك، لا روسيا ولا البرازيل ولا الولايات المتحدة هي في وضعٍ يمكنها من انتزاع أيّ حصة في السوق من المملكة العربية السعودية أو أوبك. فلا يمكن لروسيا رفع إنتاجها بما يتجاوز المستوى الحالي البالغ 11 مليون برميل يوميًا، ولذلك لا يمكنها توسيع حصتها في السوق على حساب المملكة العربية السعودية وأوبك. كما أنّ البرازيل تكافح لتلبية احتياجاتها النفطية، ومن الصعب أن يزداد إنتاج الولايات المتحدة من النفط الصخري أكثر، فضلًا عن توسيع حصتها في السوق.

قدّم وزير النفط السعودي سببًا آخر لعدم خفض الإنتاج ذاكرًا أنّنا أردنا القول للعالم إنّ الدول المنتجة للنفط بتكلفة منخفضة، مثل المملكة العربية السعودية ومنتجي أوبك الآخرين، هي التي تستحق حصتها في السوق. وبعبارة أخرى، ينبغي للبلدان التي لديها احتياطات مؤكدة ولكن بتكلفة إنتاج عالية أن تترك الساحة مفتوحة للمنتجين الأكثر كفاءة⁴. هذا مفهوم فريد من نوعه. وأنا واثق أنّ المنتجين بتكلفة عالية سوف يرفضونه بشدة.

وفي واحدٍ من تصريحاته الأخيرة، قال وزير النفط السعودي إنّّه حتى إذا انخفضت أسعار النفط إلى 20 دولارًا للبرميل، فإنّ المملكة العربية السعودية لن تخفض الإنتاج. وهذا تبجّح يجافي الحس السليم. واعترف أنّ ميزانية السعودية ستعاني عجزًا نتيجةً لانخفاض أسعار النفط. لكنّه قال إنّ بإمكانها الاقتراض من البنوك واستخدام بعض من الاحتياطات المالية للبلاد لتغطية الميزانية. ليس ثمة أيّ معقولة اقتصادية في الإبقاء على عجز

⁴ Interview of Saudi oil minister Mr Ali Al-Naimi with Middle East Economic Survey (MEES) as reported by Petroleum Review in February, 2015, p. 4

في ميزانيتك إذا كان في وسعك منعه في المقام الأول. فإذا استمرت أسعار النفط عند 50 دولارًا للبرميل لمدة عام، سوف تخسر المملكة العربية السعودية ما يقدر بنحو 128 مليار دولار هذا العام.

ومن بين الحجج الكثيرة التي استخدمها السعوديون أيضًا لتبرير رفضهم خفض الإنتاج، أنهم يستهدفون إبطاء إنتاج الولايات المتحدة من النفط الصخري تمامًا، إن لم يكن إيقافه. وذكروا أنّ خفضًا بلغ 71% في عدد منصات النفط الصخري للولايات المتحدة، أي من 1609 إلى 467 منصة بين تشرين الأول / أكتوبر 2014 وأيار / مايو 2015، وزعموا أنهم حققوا نصرًا لامعًا. لكن السعوديين، وبدلاً من إيقاف إنتاج النفط الصخري للولايات المتحدة، جعلوه أكثر مرونة فحسب. وقد ذكرت التقارير أنّ السعر التعادلي لإنتاج النفط الصخري الأميركي قد انخفض في بعض المنصات من 70 - 85 دولارًا للبرميل إلى ما يقدر بـ 60 دولارًا للبرميل الآن، وقبل أن يمر وقت طويل، يمكن أن ينخفض إلى 50 دولارًا.

فما سوف يوقف إنتاج الولايات المتحدة من النفط الصخري ليست السعودية أو أوبك بل الجيولوجيا والديون المتزايدة لمنتجي النفط الصخري التي تصل إلى 170 مليار دولار. عانت آبار النفط الصخري معدلات تراجع أسرع بكثير من الآبار التقليدية، وصلت إلى 70% - 90% في السنة الأولى من الإنتاج. وهذا يعني أنه ينبغي لمنتجي النفط الصخري حفر آلاف الآبار سنويًا للحفاظ على الإنتاج، ما يضيف المليارات من الدولارات إلى تكاليف الإنتاج.

تأثير انخفاض أسعار النفط في الاقتصاد العالمي

قد يستفيد مستهلكو النفط في جميع أنحاء العالم لفترة قصيرة من انخفاض أسعار النفط الخام، إلا أنّ الاستهلاك العالمي سيفوق في نهاية المطاف الإنتاج العالمي. وهذا من شأنه رفع أسعار النفط بصورة حادة. سبق وأدى هبوط حاد في سوق النفط الخام إلى طفرة كبيرة في طلب الولايات المتحدة على النفط⁵. وقد يزرع الانخفاض الحالي في أسعار النفط بذور أزمة نفطية مستقبلية مدمرة في غضون السنتين إلى الثلاث سنوات المقبلة.

⁵ Ed Crooks & Gregory Mayer, "Crude's Plunge Fuels Jump in US Petrol Demand", *Financial Times*, (16 January, 2015), p. 28.

ومع ذلك، فإنّ الاقتصاد العالمي لا يمكنه تكييف نفسه مع أسعار نفط منخفضة لفترة طويلة، لأنّ المكونات الرئيسية التي تشكّل الاقتصاد العالمي، مثل الاستثمارات العالمية وصناعة النفط واقتصادات الدول المنتجة للنفط، سوف تتقوّض.

إنّ التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي في عام 2015 متعددة. وأحد التحديات المهمة هو الحدّ من الاستثمارات العالمية في العديد من قطاعات الاقتصاد العالمي، لا سيما قطاع النفط والطاقة. وقد جرى بالفعل خفض الاستثمارات العالمية في مجال النفط والطاقة بأكثر من 100 مليار دولار.

ثمة تحدّ آخر، هو الضرر المستمر الواقع على صناعة النفط العالمية؛ فشركات النفط السبع الرئيسية في العالم، رويال داتش شل Royal Dutch Shell، وبي.بي.بي (BP)، واكسون موبيل Exxon Mobil، وشيفرون Chevron، وتوتال Total، وإيني (ENI)، وشتات أويل Statoil في حاجةٍ إلى سعرٍ مقداره 125 إلى 135 دولارًا للبرميل لتحقيق التوازن في سجلات حساباتها. كما أنّها تحتاج إلى التأكّد بشأن الاتجاه المستقبلي لأسعار النفط قبل التزام استثمارات ضخمة في مجالي الاستكشاف والإنتاج⁶. وقد خفضت الشركات الكبرى السبع بالفعل 35 مليار دولار من خططها للإنفاق في عام 2015، وباعت بالفعل أصولًا إنتاجية بقيمة 150 مليار دولار نتيجة لانخفاض أسعار النفط. وهذا سيترجم في غضون عامين إلى حصة أصغر في إنتاج النفط العالمي، وسوف ينعكس في تراجع أكبر لأسعار النفط في المستقبل.

وعلاوةً على ذلك، فقدت 157 من شركات الطاقة في جميع أنحاء العالم 1.3 تريليون دولار من قيمتها السوقية مجتمعة، منذ بدأت أسعار النفط الخام تراجعها الحاد في حزيران / يونيو 2014.

⁶ Ron Bousso & Dmitry Zhdannikov, "Price Fall Hastens Decline of Big Oil as Western Majors Retreat", *Reuters*, (9 October, 2014).

التأثير في منتجي النفط في الخليج العربي

تشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أنّ العجز الحالي في الميزانية السعودية يقدر بـ 130 مليار دولار أو 20% من الناتج المحلي الإجمالي السعودي.⁷

وحاليًا، نصحت الحكومة السعودية شركة أرامكو السعودية، أكبر منتج للنفط في العالم، بخفض الإنفاق المستقبلي على الإنتاج والاستكشاف بنسبة تصل إلى 25% من 40 مليار إلى 30 مليار دولار (انظر الشكل 1). وتحاول أرامكو السعودية التي تستند عادةً في استثماراتها إلى العرض والطلب في سوق النفط، تنفيذ بعض المشاريع بتكاليف أقل، في حين توجّل بعضها الآخر إلى أن تصبح صورة سوق النفط أوضح.⁸

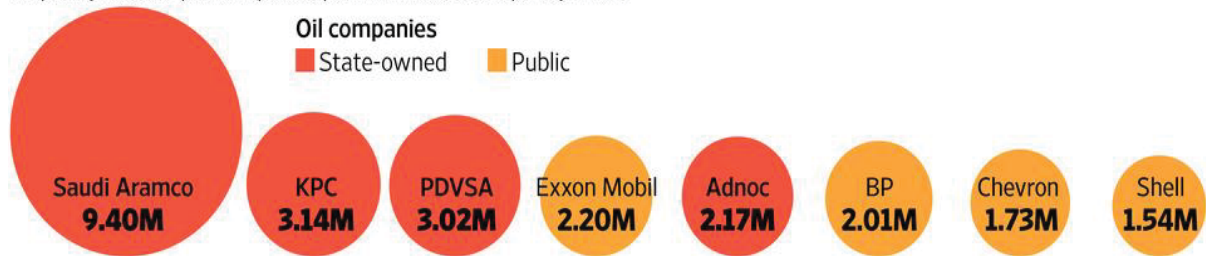
الشكل (1)

كبار النفط

أرامكو هي أكبر منتج للنفط في العالم. يوضح الشكل كيف تصنّف مع قائمة من الشركات الكبرى الحكومية وغير الحكومية. الناتج مقدّر بملايين البراميل في اليوم.

Big Oil

Aramco is the world's biggest oil producer. Here's how it stacks up with some other large state-owned and publicly listed companies. Liquids output in millions of barrels per day in 2013:



Source: Energy Intelligence Top 100: Global NOC & IOC Rankings

THE WALL STREET JOURNAL

⁷ *Financial Times*, (16 January, 2015), p. 5.

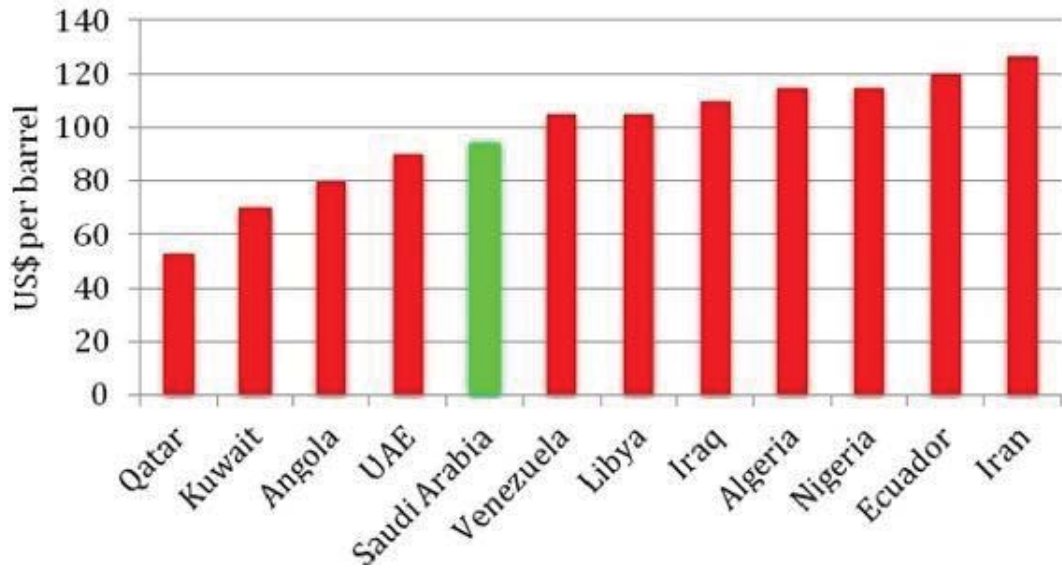
⁸ Summer Said & Benoit Faucon, "Oil-Drop Pain Spreads to Saudi Arabia's Behemoth", *Wall Street*, (February 19, 2015).

تحتاج بعض دول أوبك إلى أسعار مرتفعة جدًا كي تصل إلى "التعادل" في ميزانياتها وتدفع جميع النفقات الحكومية التي تراكمت في السنوات الأخيرة؛ فإيران على سبيل المثال، تحتاج إلى أسعار بحدود 130 جنيهًا إسترلينيًا للبرميل، في حين تحتاج المملكة العربية السعودية إلى سعر للنفط يبلغ 106 دولارات أميركية للبرميل في عام 2015 للتعادل المالي، فوق مستوى 98 دولارًا للبرميل في عام 2014، وذلك وفقًا لصندوق النقد الدولي (انظر الشكل 2).

الشكل (2)

سعر التعادل الوسطي للميزانية في دول أوبك

Figure 4: OPEC median budgetary breakeven price



المصدر: أسعار التعادل في دول أوبك. (Hulbert/European Energy Review)

كسب منتج النفط في الخليج العربي 574 مليار دولار صافي عائدات تصدير النفط في عام 2013⁹. وقد تبين أنّ منتجي النفط في الخليج العربي كسبوا نحو 452 ملياراً في عام 2014، بانخفاض مقداره 21% عن مكاسب 2013. ومن المتوقع أن يكسبوا 340 ملياراً في عام 2015 على أساس متوسط لسعر النفط يبلغ 60 دولاراً للبرميل طيلة عام 2015 (انظر الجدول 1).

الجدول 1

صافي عائدات تصدير النفط من دول الخليج العربي (مليار دولار)

البلد	2013	2014	2015
العراق	86	74	55
الكويت	92	72	54
قطر	42	34	25
السعودية	274	208	156
الإمارات	53	42	31
عمان	27	22	19
الإجمالي	574	*452	**340

- المصدر:

U.S. Energy Information Administration's (EIA) 2014; Short-term Energy Outlook (STEO)

توقعات المؤلف للأرباح في عامي 2014 و 2015.

* استناداً إلى متوسط لسعر النفط 60 دولاراً للبرميل في النصف الثاني من عام 2014 وعام 2015.

** استناداً إلى متوسط سعر 50 دولاراً للبرميل في عام 2015.

ستكون البلدان المنتجة للنفط في الخليج العربي عرضة دائماً للتراجعات في أسعار النفط طالما أنّها لا تزال تعتمد على عائدات تصدير النفط بنسبة 85% إلى 90%¹⁰. وهذا لأنّها لم تتوّع اقتصاداتها منذ اكتشاف النفط في أراضيها في أوائل القرن العشرين.

⁹ US Department of Energy (DOE), Independent Statistics & Analysis 2013.

¹⁰ Mamdouh G Salameh, "The Changing Oil Fundamentals: Impact on the Global Oil Market & Energy Security", *ECSSR 17th Annual Conference*, Abu Dhabi, UAE, (November 1-2, 2011).

تنويع التحديات والفرص

إنّ أحد الجوانب المهمة للتنويع هو إنتاج الغذاء. يشير عدد سكان دول مجلس التعاون الخليجي المتزايد إلى ازدياد الاعتماد على المواد الغذائية المستوردة. ومن المتوقع أن ترتفع واردات المواد الغذائية بنسبة 58%، من 33.7 مليار دولار في عام 2014 إلى 53.1 مليار دولار بحلول عام 2020 (انظر الجدول 3). إنّ ضمان الأمن الغذائي وخفض الواردات الغذائية من الأولويات الإستراتيجية الرئيسة لدول مجلس التعاون الخليجي.

الجدول 3

واردات الأغذية في دول مجلس التعاون الخليجي، 2010-2020، (مليار دولار)

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
1.6	1.6	1.4	1.3	1.2	1	1	0.9	0.8	0.8	0.7	البحرين
5.3	4.9	4.6	4.2	3.9	3.6	3.4	3	2.7	2.5	2.3	الكويت
3.3	4.3	3.9	3.5	3.1	3.3	2.9	2.4	2.3	2.1	2.1	عمان
3.3	3.1	2.8	2.5	2.3	2.1	1.9	1.6	1.4	1.3	1.3	قطر
35.2	33	30.9	29	27.2	24.5	21.7	20.3	19	17.9	16.8	السعودية
8.4	7.8	7.2	6.6	6.1	5.5	5.1	4.4	4.1	3.8	3.6	الإمارات
53.1	49.3	45.9	42.6	39.6	36.3	33.7	29.5	27.2	27.5	25.8	الإجمالي

المصدر: بإذن من (Economist Intelligence Unit).

وهناك جانب آخر للتنويع هو الاستثمار المكثف في مجال الطاقة المتجددة، خاصة الطاقة الشمسية والطاقة النووية، وفي مجال تقانة تحلية المياه أيضاً.

يمكن للطاقة الشمسية والطاقة النووية أن تؤمنا لبلدان الخليج جميع احتياجاتها من الكهرباء. ويمكن للطاقة الشمسية أيضاً أن تشغل شبكة واسعة من محطات تحلية المياه على طول سواحل دول الخليج من الخليج العربي إلى بحر العرب والبحر الأحمر، وليس فقط للشرب بل لأغراض الريّ أيضاً.

وعلاوةً على ذلك، يمكن في المستقبل تصدير الكهرباء المنتجة بالطاقة الشمسية إلى أوروبا، وتأمين دخلٍ كبير جداً لبلدان الخليج.

تأثير رفع العقوبات عن إيران في أسعار النفط

حتى لو رفعت العقوبات اليوم، سوف تستغرق إيران أكثر من 3 إلى 5 سنوات لنشر تقانات جديدة، وسوف تحتاج إلى أكثر من 200 مليار دولار من الاستثمارات في قطاع صناعة النفط والغاز المنهك، وفقاً لوكالة الطاقة الدولية (IEA)¹¹.

وعلاوةً على ذلك، ونظراً للأوضاع الراهنة للسوق، من المرجح أن يكون الاستثمار الدولي المتاح لإيران لمساعدتها على زيادة الإنتاج محدوداً. فوفقاً لأسعار النفط اليوم، يقلص المستثمرون استثماراتهم في كل مكان. وقد تقلصت الاستثمارات العالمية بالفعل هذا العام بمقدار 100 مليار دولار أو 20%.

تلقي هذه الحقائق شكوكاً كبيرة على مزاعم وزير النفط الإيراني بيجان زنكنه مؤخراً بأنه في حال انتهاء العقوبات "ستكون إيران قادرة على رفع إنتاجها إلى 3.8 ملايين برميل يومياً بحلول نهاية هذا العام، و4.8 ملايين برميل يومياً بحلول حزيران / يونيو عام 2016".

تمكّنت إيران من إنتاج ما متوسطه 2.80 مليوني برميل يومياً في هذا العام فقط، وتصدير 750.000 برميل يومياً بانخفاض عن نحو مليون برميل يومياً في عام 2014 (انظر الجدول 4). ومنذ عام 2000 لم تكن إيران قادرة على تلبية حصتها الإنتاجية في أوبك البالغة 4 ملايين برميل يومياً.

¹¹ V L Srinivasan, "Iran Needs More Investments in Oil & Gas", *Qatar Today*, (June 2015), pp.22-23.

الجدول (4)

إنتاج النفط الخام الإيراني الحالي والمتوقع، الاستهلاك، الصادرات والقدرات المستدامة، (2009-2030)، (مليون برميل

يوميًا)

2030	2020	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	
3.35	3.4	2.8	3	3.56	3.74	3.58	3.54	3.56	الإنتاج
3.39	2.57	2.05	2.03	2	1.93	1.91	1.87	2.01	الاستهلاك
-0.04	0.83	0.75	0.97	1.56	1.81	1.67	1.67	1.55	صافي الصادرات /الواردات

- المصادر:

- IEA's World Energy Outlook 2014 / BP Statistical Review of World Energy, June 2014
OPEC Annual Statistical Bulletin 2014

- تقديرات المؤلف.

ويمكن لإيران أن تضيف ما لا يزيد عن 300.000 إلى 500.000 برميل يوميًا إلى إنتاجها، ولكن حتى هذا قد لا يُترجم إلى صادرات بسبب الارتفاع الحاد في الاستهلاك المحلي.

ونتيجة لذلك، فإن رفع العقوبات المفروضة على إيران لا يكاد يؤثر في أسعار النفط العالمية أو سوق النفط العالمية في المدى الطويل. وأي تأثير أولي يمكن أن يكون بفعل إفراج إيران عن بعض نفطها الخام المفترض أنه مخزن في ناقلات أو حاويات طافية في البحر، ولكن التأثير سيكون قصير الأمد ومحدودًا للغاية. وعلى أي حال، بإمكان إيران الاستفادة من تطوير احتياطياتها الضخمة من الغاز الطبيعي.

تأثير العقوبات وتراجع أسعار النفط في روسيا

أدى التأثير المشترك للعقوبات وانخفاض أسعار النفط إلى ضغط سلبي على الناتج المحلي الإجمالي في روسيا؛ فقد نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.7% فقط في الربع الثالث من عام 2014. وهكذا، على أساس متوسط سعر للنفط يبلغ 78 دولارًا للبرميل في عام 2015، يتوقع البنك الدولي انكماش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

لروسيا بنسبة 1.7%¹². ومع ذلك، فإنّ الاقتصاد الروسي كبير بما يكفي لتحتمل مثل هذه التطورات السلبية، ولديه ورقة رابحة تتمثل باحتياجات الطاقة للصين ودعمها المالي. وقّعت الصين وروسيا بالفعل اتفاقاتٍ بقيمة ما يقارب التريلين دولار لتوريد النفط الخام والغاز الطبيعي من روسيا إلى الصين¹³.

في عام 2014، بلغ متوسط إنتاج النفط الروسي 10.71 مليون برميل يوميًا. وبلغت صادرات النفط الروسية 7.36 مليون برميل يوميًا تتكون من 5 ملايين برميل يوميًا من النفط الخام و2.3 مليون برميل يوميًا من المنتجات المكررة، تذهب بصورة رئيسة إلى أسواق أوروبا (انظر الجدول 5).

الجدول 5

إنتاج النفط الخام الحالي والمتوقع في روسيا، الاستهلاك والصادرات (2013-2035)، (مليون برميل يوميًا)

2035	2030	2025	2020	2017	2016	2015	2014	2013	
9	9.51	10	10.4	10.8	10.76	10.7	10.71	10.8	الإنتاج
3.8	3.7	3.7	3.7	3.65	3.55	3.45	3.35	3.31	الاستهلاك
5.2	5.81	6.3	6.67	7.13	7.21	7.28	7.36	7.48	صافي الصادرات

- المصادر:

BP Statistical Review of World Energy, June 2014; OPEC World Oil Outlook 2014; Energy Information Administration (EIA); IEA Annual, Energy Outlook 2013

التأثير في إنتاج النفط الصخري للولايات المتحدة

انخفض الإنتاج الأميركي الكلي بحوالي 600.000 برميل يوميًا حتى الآن هذا العام، ما يدلّ على وجود تأثير لانخفاض أسعار النفط في إنتاج النفط الصخري.

¹² Elvin Mirzayev, "Sanctions & Oil Prices Bring the Russian Economy Near Collapse", January 21 2015, accessed on 2 February 2015, at :www.investopedia.com.

¹³ Mamdouh G Salameh, "Turning the Gaze Towards Asia: Russia's Grand Strategy to Neutralize Western Sanctions", *USAEE*, Working Paper No: 14-168, (19 July, 2014).

ومن المتوقع أن يستقر إنتاج النفط الأميركي عند 8.25 ملايين برميل يوميًا في عام 2015، ثم يبدأ في التناقص تدريجيًا وصولًا إلى 6.1 ملايين برميل يوميًا بحلول عام 2035 (انظر الجدول 6).

الجدول (6)

إنتاج الولايات المتحدة الحالي والمتوقع من النفط الخام، الاستهلاك والاستيراد، 2012-2035، (مليون برميل يوميًا)

2035	2030	2025	2020	2019	2016	2015	2014	2013	2012	
6.1	6.49	6.93	7.8	8	8	8.25	8.5	7.44	6.48	الإنتاج
22	21.47	21	20.2	20	19.4	19.2	19	18.9	18.54	الاستهلاك
15.9	14.98	14	12.4	12	11.4	10.95	10.5	11.5	12.06	صافي المستوردات
%72	%70	%67	%61	%60	%59	%57	%55	%61	%65	كسبة مئوية من الاستهلاك

- المصادر:

OPEC World Oil Outlook 2014; BP Statistical Review of World Energy, June 2014; EIA Early Overview of Annual Energy Outlook 2013 (AEO2013); تقديرات المؤلف.

يعدّ استخراج النفط الصخري من مشروعات أعمال كثيفة رأس المال تعتمد اعتمادًا كبيرًا على الائتمان الرخيص من أجل البقاء. تعاني آبار النفط الصخري معدلات نضوب أسرع بكثير من آبار النفط التقليدية بنسبة تصل إلى نحو 70% - 90%. وهذا يعني أنّ على منتجي النفط الصخري استبدال 40% إلى 45% من الإنتاج الحالي كلّ عام للحفاظ على الإنتاج. سوف تحتاج الولايات المتحدة تقريبًا إلى حفر أكثر من 9000 بئر سنويًا تكلف أكثر من 50 مليار دولار لموازنة انخفاض الإنتاج.

في عام 2013 مثل إنتاج الولايات المتحدة من النفط الصخري 3% فقط من إمدادات النفط العالمية. وارتفع إلى 4% في عام 2014 قبل أن يبدأ اتجاهه نحو الانخفاض وصولاً إلى 2% بحلول عام 2030 (انظر الجدول 7).

الجدول (7)

الطلب العالمي على النفط 2013-2040، (مليون برميل يوميًا)

2040	2030	2025	2020	2016	2015	2014	2013	
111.1	104.8	101.3	96.9	95.3	93.8	92.1	91.2	الطلب العالمي على النفط
84.9	86.38	87.9	91	93.7	93.7	91.5	90	العرض العالمي للنفط
51.4	52.38	53.9	56	57.9	57.7	55	53.2	غير أوبك
33.5	34	34	35	35.8	36	36.5	36.8	أوبك
-26.20	-18.42	-13.40	-5.90	-1.60	-0.10	+0.40	-1.24	عجز الطلب/العرض
%2	%2	%3	%3	%3	%3	%4	%3	النسبة المئوية لإسهام النفط الصخري في الطلب العالمي

- المصدر:

OPEC: World Oil Outlook 2014; IEA, World Energy Outlook 2015; BP Statistical Review of World Energy, June 2015; EIA, Energy Outlook.

هل بإمكان أوبك تعطيل اندفاع إنتاج النفط الصخري الأميركي؟

إنّ قدرة أوبك على دفع الأسعار نحو الانخفاض أكثر لتعطيل مصادر الإمداد الجديدة الناشئة بقيّدها مستويات التعادل المالي العالية لأعضائها¹⁴.

يحتاج أعضاء أوبك إلى أسعارٍ أعلى من 100 دولار للبرميل للحفاظ على الإنفاق الإضافي. ومن ناحية أخرى، تتطلب التطويرات في النفط الصخري الأميركي أسعارًا تبلغ 70 إلى 85 دولار للبرميل للتعادل، وهذا أخذ في الانخفاض. ولذلك، فإنّ طفرة النفط الصخري ليست معرّضة لخطر هجوم من أوبك.

وسواء أكانت تكاليف النفط الخام تكلف 60 دولارًا للبرميل أم ضعفي هذا المبلغ، فإنّ الولايات المتحدة ماضية قدمًا في إنتاج النفط الصخري. وحتى في حالة هبوط المؤشر القياسي الأميركي لنفط غرب تكساس الوسيط (WTI) بنسبة 50% تحت سعر النفط السابق البالغ 100 دولار للبرميل، فإنّ شركات النفط سوف ترفد الإنتاج طالما أنّ التقانات الجديدة تتيح لها استخراج النفط من الصخر. ولا تستطيع المملكة العربية السعودية وغيرها من المنتجين في الخليج العربي تحمّل تراجع بهذا الحجم. وعليه، لا يمكن أن يخسر منتجو النفط الصخري الأميركيون.

هل مازالت أوبك مهمة؟

هناك العديد من العوامل التي لديها القدرة على التأثير سلبياً في أوبك بل ويمكن أن تؤدي إلى انحلالها.

1. إستراتيجية المملكة العربية السعودية لحصة السوق

هذه الإستراتيجية هي على خلاف مع سياسة أوبك في تقاسم حصص الإنتاج، وربما يحركها الطلب الإيراني والعراقي على حصص أكبر لاستيعاب إنتاجهما المستقبلي.

¹⁴ Mamdouh G Salameh, "Impact of US Shale Oil Revolution on the Global Oil Market, the Price of Oil & Peak Oil", (a paper given at the Peak Oil Symposium in Doha, Qatar, 2-4 April, 2015).

ولكن كي يحدث هذا، ينبغي للمملكة العربية السعودية التي تمثل ثلث قدرة أوبك، أن تجعل أغلبية التخفيضات من حصة الإنتاج الخاصة بها. وهذا من شأنه أن يؤدي بالمملكة إلى خسارة المزيد من حصة السوق لمصلحة منافسيها خارج أوبك وداخلها.

ومع ذلك، فإنّ على أوبك إفساح المجال لبراميل النفط الإيرانية والعراقية إذا كانت تريد الحفاظ على مظهر من مظاهر الوحدة، ومن غير المرجح أن تكبح المملكة العربية السعودية إنتاجها الخاص لأجل الفائدة الاقتصادية لمنافسيها السياسيين الرئيسيين في الشرق الأوسط، وهذا هو ما يمزّق الآن أوبك من الداخل.

تحتاج السعودية إلى الشروع في الإصغاء إلى أصواتٍ أخرى على طاولة أوبك أو أنّها ستري المجموعة التي تأسست في عام 1960، تنهار وتصبح في ذمة التاريخ.

2. ارتفاع إنتاج النفط في العراق

في الوقت الذي زادت فيه المملكة العربية السعودية إنتاجها بصورة كبيرة، من المحتمل أنّ العراق لا يزال أكبر مساهم في زيادة إنتاج أوبك هذا العام. هذا بلد استثمر الكثير في السنوات القليلة الماضية، وبمساعدةٍ وإطلاعٍ من الغرب يشهد حالياً المزيد من الإنتاج.

تجاوز الإنتاج العراقي حالياً 4.18 ملايين برميل يومياً متراًفقا بارتفاع الصادرات إلى مستوى قياسي بلغ 3.15 ملايين برميل يومياً. ومع الاستقرار السياسي والاستثمارات المستمرة، يستطيع العراق إنتاج 7 إلى 8 ملايين برميل يومياً بحلول 2021/2020، وليظهر بوصفه المنافس الأكبر للمملكة العربية السعودية.

3. إنتاج النفط غير التقليدي

إنّ التطوير المستمر للرمال النفطية في كندا والنفط الصخري في الولايات المتحدة والاكتشافات النفطية الأخيرة قبالة الشواطئ البرازيلية، من المرجح أن ينقل هذه الدول إلى مصافّ كبار منتجي النفط في السنوات العشرين المقبلة، والحدّ تقريباً من حاجتها إلى استيراد النفط.

وبالنظر إلى التطورات الحالية والمستقبلية المذكورة أعلاه، سوف يتناقص تدفق النفط من بلدان أوبك بالكميات المطلقة وكنسبة مئوية من إجمالي السوق. ويحدث ذلك، سوف تتقلص أهمية أوبك.

4. التموجات النفطية لروسيا

أكد إيغور سيتشين رئيس شركة روسنفت، شركة النفط الحكومية الكبيرة في روسيا، أن أوبك عرضت على روسيا الانضمام إليها. يأتي هذا في أعقاب تقارير إعلامية تفيد بأن السعوديين يضغطون على الروس لإقامة "تحالف نفطي" بحيث أن روسيا والمملكة العربية السعودية، وهما أكبر منتجين للنفط في العالم، ينسقان إنتاجهما، وذلك للسيطرة معاً على سوق النفط.

خلافًا لمنتجاتي النفط الصخري الأميركي، ينتج الروس - مثل السعوديين - النفط بتكلفة رخيصة (3 دولارات فقط للبرميل). لذلك ليس ثمة إمكانية للسعوديين لمزاحمة الروس بأسعار السوق، على غرار ما يحاولون القيام به الآن مع منتجي النفط الصخري الأميركي.

وعلى هذا الأساس، ونظرًا إلى أن مصلحة المملكة العربية السعودية هي في الحفاظ على تقاسم حصص السوق، فمن السهل إدراك لماذا يتعين على السعوديين الاقتراب من الروس لعرض تحالف نفطي. لم يردّ الروس حتى الآن على الاقتراح السعودي.

أين يتجه سعر النفط الخام؟

سعر النفط الخام هو الأصعب في التنبؤ، لأنّ هناك الكثير من التيارات المتقاطعة المتضاربة التي تؤثر في السعر، منها العرض والطلب، وعافية الاقتصاد العالمي، والجغرافيا السياسية والبيئة النقدية والرقابية العالمية.

إنّ رفض أوبك المستمر بقيادة السعودية التراجع عن قرارها السابق وخفض الإنتاج، قد يجعل الأسعار تصل إلى 40 دولارًا للبرميل. ولكن، إذا خفضت أوبك الإنتاج بواقع 2 مليوني برميل يوميًا، فيمكن أن تقفز الأسعار بين عشية وضحاها وصولاً ريمًا إلى 80 دولارًا للبرميل.

ومع ذلك، من المتوقع أن يدفع الطلب العالمي المتنامي ببطء الأسعار نحو 60 إلى 65 دولارًا للبرميل قبل نهاية هذا العام. وبحلول عام 2016 قد ترتفع الأسعار نحو 70 إلى 80 دولارًا للبرميل، وبحلول عام 2017 سوف يعوّض سعر النفط معظم خسائره السابقة، إن لم يكن جميعها.

الرابحون والخاسرون

لئن كان صحيحًا أنّ انخفاض أسعار النفط يمكن أن يقلل من تكاليف التصنيع، مما يساعد الاقتصاد العالمي في النمو، إلا أنّ هذا الأمر يشكّل فائدة قصيرة الأجل طالما أنّ هذا هو أكثر من أن يقابله تقليص الاستثمار العالمي الذي يجبر الشركات في جميع أنحاء العالم على خفض الإنفاق، وبيع الأصول وجعل الآلاف، إن لم يكن الملايين، من الناس فائضين عن الحاجة.

في هذه الأثناء، يستفيد حاليًا المستوردون الرئيسون للنفط، كالصين والولايات المتحدة، من انخفاض أسعار النفط. ولكنّ هذه الاستفادة لا يمكن أن تدوم؛ لأنّ انخفاض أسعار النفط يضرّ بالاقتصاد العالمي الذي تشكّل الصين والولايات المتحدة جزأين رئيسيين منه. إنّ استمرار انخفاض أسعار النفط لا يخلف رابحين بل خاسرين فقط.

استنتاجات

إنّ استمرار انخفاض أسعار النفط قد يضر الاقتصاد العالمي، ويلحق ضررًا مستديمًا بصناعة النفط العالمية واقتصادات الدول المنتجة للنفط في العالم. وعلاوةً على ذلك، يمكن أن يزرع انخفاض أسعار النفط بذور أزمة نفطية حادة خلال فترة سنتين إلى ثلاث سنوات.

خسرت دول الخليج العربي 122 مليار دولار جزاء انخفاض عائدات تصدير النفط في عام 2014. ويتوقع أن تخسر 237 مليار دولار في عام 2015 إذا لم يرتفع السعر فوق 60 دولارًا للبرميل. لذلك، فإنّ التتويج والإلغاء النهائي للإعانات المالية هو الطريق إلى الأمام الذي يجب أن تسلكه دول الخليج العربي.

سيكون منتج النفط في الخليج العربي عرضة دائماً للانخفاض في أسعار النفط طالما أنهم يواصلون الاعتماد على عائدات تصدير النفط بنسبة تصل إلى 85% - 90%.

لا يستطيع الاقتصاد العالمي تكيف نفسه مع انخفاض في أسعار النفط لفترة طويلة. ولهذا من المتوقع أن تبدأ أسعار النفط في التعافي قبل نهاية هذا العام، وتعوّض معظم خسائرها في 2017/2016.